إصلاح الشراء العام في لبنان
PUBLIC PROCUREMENT REFORM IN LEBANON

قانون الشراء العام في لبنان 2021/244

مبادئه وأحكامه

كانون الثاني 2022

الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

فهرست

- 01 منظومة الشراء العام الحالية وأبرز ا لمشاكل
- 02 لماذا يحتاج لبناذ الى تحديث منظومة الشراء العام؟
- 03 قانوذ الشراء العام 2021/244:
  المنهجية
  المحتوى
- 04 أبرز التحديك التي تواجه تطبيق الـ قانوذ الجديد

منظومة غير فعّالة تحكمها أطر قانونية ومؤسساتية متقادمة ونصوص متعدّدة فيها تضارب وثغرات ولا تتلاءم مع المعايير الدوليّة

قانونان رئيسيّان يحكمان الشراء العام

- **قانون المحاسبة العمومية** (مرسوم 14969 لايخ **30/12/1963**)
- **نظام المناقصات** (مرسوم 2866 تاريخ **16/12/1959**)

قوا نين، مراسيم وقرارات أخرى معتمدة

- دفتر شروط الاشغال لالا (مرسوم رقم 405، تاريخ 20/5/1942)
- تنظيم التفتيش الـ لالا. (مرسوم 2460 تاريخ 19/11/1959)
- الاعلان عذ البرنامج السد لا. للمناقصات (مرسوم رقم 13221 لايخ 28/6/1963)
- تحديد شروط الاشتراك في تنفيذ بعض الصفقات لالا (مرسوم رقم 3688 تاريخ 25/1/1966)
- الاقصاء عن الصفقات العا لا (مرسوم رقم 8117 تاريخ 29/8/1967)
- الاستلام مع بعض النواقص او العيوب الطفيفة (مرسوم رقم 14601 لايخ 30/5/1970)
- نظام مجلس لالا الدولة (مرسوم رقم 10434 لايخ 14/6/1975)
- تنظيم ديوان المحـ لالا (مرسوم اشتراعي رقم 82 تاريخ 16/9/1983)
- تصنيف المتعهدين ومكاتب ا لاوس (مرسوم رقم 9333 تاريخ 26/12/2002)
- تحديد السلع الوطنية المستفيدة من الافضلية في المناقصات العامة (مرسوم رقم 10515 تاريخ 23/7/2003)
- قرار مجلس الوزراء القاضي بوضع معايير لعقد الصفقات العامة بطريقة التراضي تطبيقاً للمادتين 147 و150 من قا نون المحاسبة العمومية (قرار رقم 9 تاريخ 2017/5/17)
- قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (قانون رقم 48 تاريخ 2017/9/7)

مراسيم لدفاتر شروط معتمدة من القوى العسكرية والأمنية

- دفاتر شروط تعهدات لوازم واشغال الجيش (مرسوم رقم 11574 و11573 تاريخ 30/12/1968)
- دفاتر شروط تعهدات لوازم قوى الالالا الداخلي (مرسوم رقم 2868 تاريخ 16/4/1980)

إطار مؤسساتي فيه تداخل وتضارب في المهام وثغرات في صلاحيّات المؤسسات المعنيّة

القطاع الخاص
- مشغلي الإقتصاد
- جمعيات الأعمال
- النقابات

المجتمع المدلاي
- خبراء اقتصاديين
- مجتمع مدني
- صحافيين متابعين الشأن العام

ا للالالالالالالة
- الشركاء
- المنظمات الدولية

المؤسسات التدريبية
- مقدمي الادريب
- الجامعات
- مراكز السياسات والأبحاث

وزارة الداخلية والبلديات	وزارة المالية	مجلس الخدمة المدنية	مجلس شورى الالالالا	ديوان المحاسبة	التفتيش المركزي	إدارة المناقصات
مراقبة على الب لديات واتحادات البلديات	مراقبة عقد النفقات بحسب أصول الموازنة	سلطة معنية بالتوظيف وشؤون الموظفين	تلقي الشكاوى والنظر بها	رقابة إدارية مسبقة ومؤخرة رقابة قضائية على الحسابات المالية والموظفين	يحقق، يقدّم التوصيات ويشرف على المناق صات على المستوى المركزي	**5% فقط من حجم الشراء** تلزيم فوق 100 مليون ل.ل مراجعة مستندات المناقصات الواردة إليها

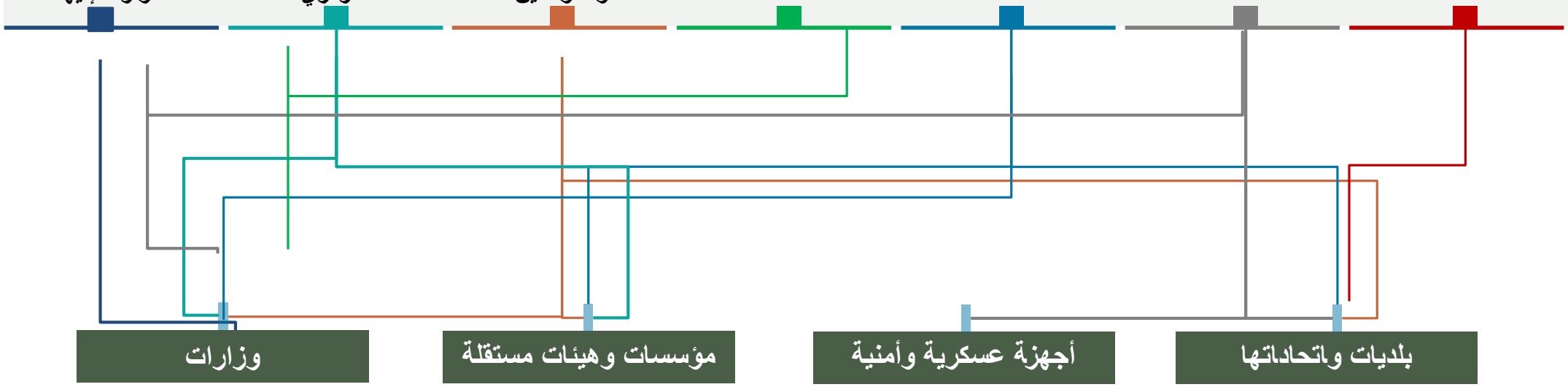

آليات رقابية خاصة

MAPS لبنان: مقاربة تشاركية لتحليل الواقع بحسب المعايير الدولية

اللجنة الاستشارية الدولية ومجموعة TAG

المنسق الوطني

اللجنة الوطنية

الجهات الداعمة

الجهات المعنية المشاركة

فريق التنسيق

فريق المسح

18 ممثل عن 15 إدارة وجهة رقابية

1. معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المالية
2. ديوان المحاسبة
3. مجلس شورى الدولة
4. التفتيش المركزي
5. إدارة المناقصات
6. وزارة الدفاع الوطني –المديرية العامة للادارة
7. وزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبناني
8. وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للادارات والمجالس المحلية
9. وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للأمن الداخلي
10. وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للأمن العام
11. وزارة التربية والتعليم العالي
12. وزارة الصحة العامة
13. وزارة الأشغال العامة والنقل
14. مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
15. مجلس الانماء والاعمار

ممثلون عن بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية المعنية بالتنمية

1. خبير دولي
2. خبير وطني

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

1. البنك الدولي
2. الوكالة الفرنسية للتنمية

+100مشارك من:

إدارات عامة
مؤسسات عامة
جهات رقابية
بلديات واتحادات بلديات
مؤسسات القطاع الخاص
نقابات
مؤسسات صغيرة ومتوسطة
منظمات المجتمع المدني

هذا ما بيّنه مسح MAPS: عدم تطابق كبير مع المعايير الدولية

بمساندة تقنية من:

AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT
THE WORLD BANK IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

الركن	المعيار مستوفى بشكل تام	المعيار مستوفى بشكل جزئي	معيار غير مستوفى	المعيار غير قابل للتطبيق	المجموع
الإطارالإلإلإيعي والتنلإيمي والسياساتي	9	27	30	1	**67**
الإطار المؤسساتي والقدرات الإدارية	0	18	30	7	**55**
عمليات الشراء العام و ممارسات السوق	0	8	18	0	**26**
المساءلة، النزاهة والشفافية العام	2	18	42	0	**62**
ا لملاموع	**11**	**71**	**120**	**8**	**210**
النسبة المئوية	**%5**	**%34**	**%57**	**%4**	**%100**

بالأرقام

100	مؤسسة مشاركة (قطاع عام، قطاع خاص، مجتمع مدني)
10	اجتماعات للجنة الاستشارية الوطنية
4	اجتماعاتتمهيدية وتوجيهية للجهات المعنية
5	ورش عمل
4	بعثات للخبراء
1	استبيان للقطاع الخاص

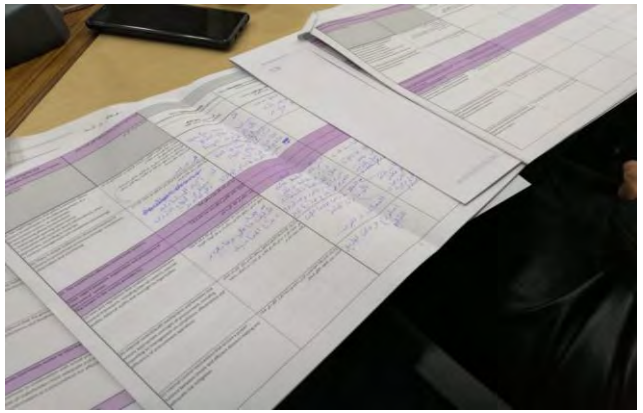

التقرير الكامل (اللغة الانكليزية)
http://www.institutdesfinances.gov.lb/wp-content/uploads/2020/07/Volume-I-MAPS-Assessment-report-LB-2020-Ver4-final-revised-draft_FINAL-2.pdf

الملخص التنفيذي للتقرير (اللغة العربية)
http://www.institutdesfinances.gov.lb/wp-content/uploads/2020/08/Executive-Summary-MAPS-report-ENG.pdf

فهرست

- 01 منظومة الشراء العام الحالية وأبرز ا لمشاكل
- 02 لماذا يحتاج لبناذ الى تحديث منظومة الشراء العام؟
- 03 قانوذ الشراء العام 2021/244:
  المنهجية
  المحتوى
- 04 أبرز الت حدياذ التي تواجه تطبيق القا نوذ الجديد

إصلاح الشراء العام: إلتزام محلّي ومطلب دولي

- التزمت به الحكومة خلال **مؤتمر "سيدر"** (يوليو 2018).
- التزمت به الحكومات المتعاقبة منذ مؤتمر «سيدر» في بيانها الوزاري.
- يُعتبر تحديث الشراء العام **عملية إصلاحية شموليّة لتعزيز الحوكمة الماليّة وتحسين جودة الخدمات العامة، وجذب الاستثمارات** في قطاعات اقتصادية حيويّة، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد والحدّ من هدر المال العام.

- أكّدت **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (اجتماع باريس، 11/12/2019) على "تحسين الحوكمة الاقتصادية وبيئة الأعمال بشكل ملحوظ، من خلال إقرار قانون الشراء العام وتنفيذه بشكل فعّال".
- أكّدت **البيانات المتتالية لمجموعة الدعم الدولية** (2ك وشباط 2020) على ضرورة "إقرار وتطبيق قوانين فعّالة للمشتريات الحكومية"، لاستقلالية الاقتصادي ومصداقية القطاع المالي.

إدارة مالية متكاملة وضوابط صارمة....

لا يمكن في ظلّ **أوضاع مالية واقتصادية دقيقة** كالتي يمرّ بها لـ بناذ اليوم وعلى المدى المتوسط، الا ان تكون **الادارة المالية متكاملة مترابطة** تخضع لضوابط صارمة خصوصاً لجهة استشراف وإدارة عمليات الموازنة والخزينة.

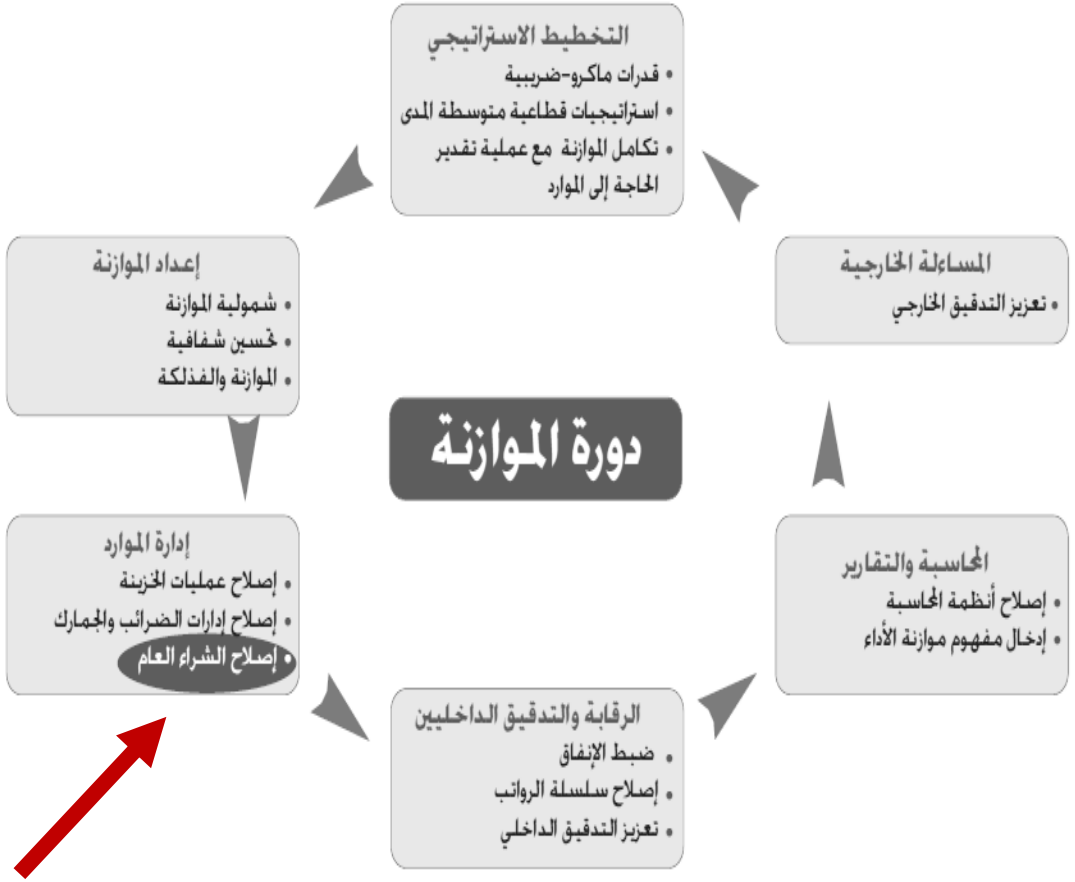

- يقع الشراء العام **في صلب العمل المالي للدولة.**
- يرتبط ارتباط عضوي **بتخطيط الالتزامات الماليّة** على المديين المتوسط والبعيد، بما في ذلك تأمين الالتزامات المالية الناتجة عن عمليات تنفيذ العقود.
- يرتبط **بتوافر السيولة في الخزينة** وتأمين التزامات الدولة الماليّة بحسب أولوية استحقاقها.
- هو **قاعدة أساس لزيادة التنافسية والشفافية ومكافحة الفساد، وتحفيز الاستثمارات.**

التوصية رقم 13 لمجلس منظمة منظمة التعاون والتنمية (OECD) تنصّ على دمج المشتريات العامة ضمن إدارة المالية العامة الشاملة وإجراءات وضع الميزانيات

رافعة للإقتصاد والتمية المستلاإلإلإلإ

سوق الشراء العام هي السوق الأكبر للوازم والخدمات و الألألال

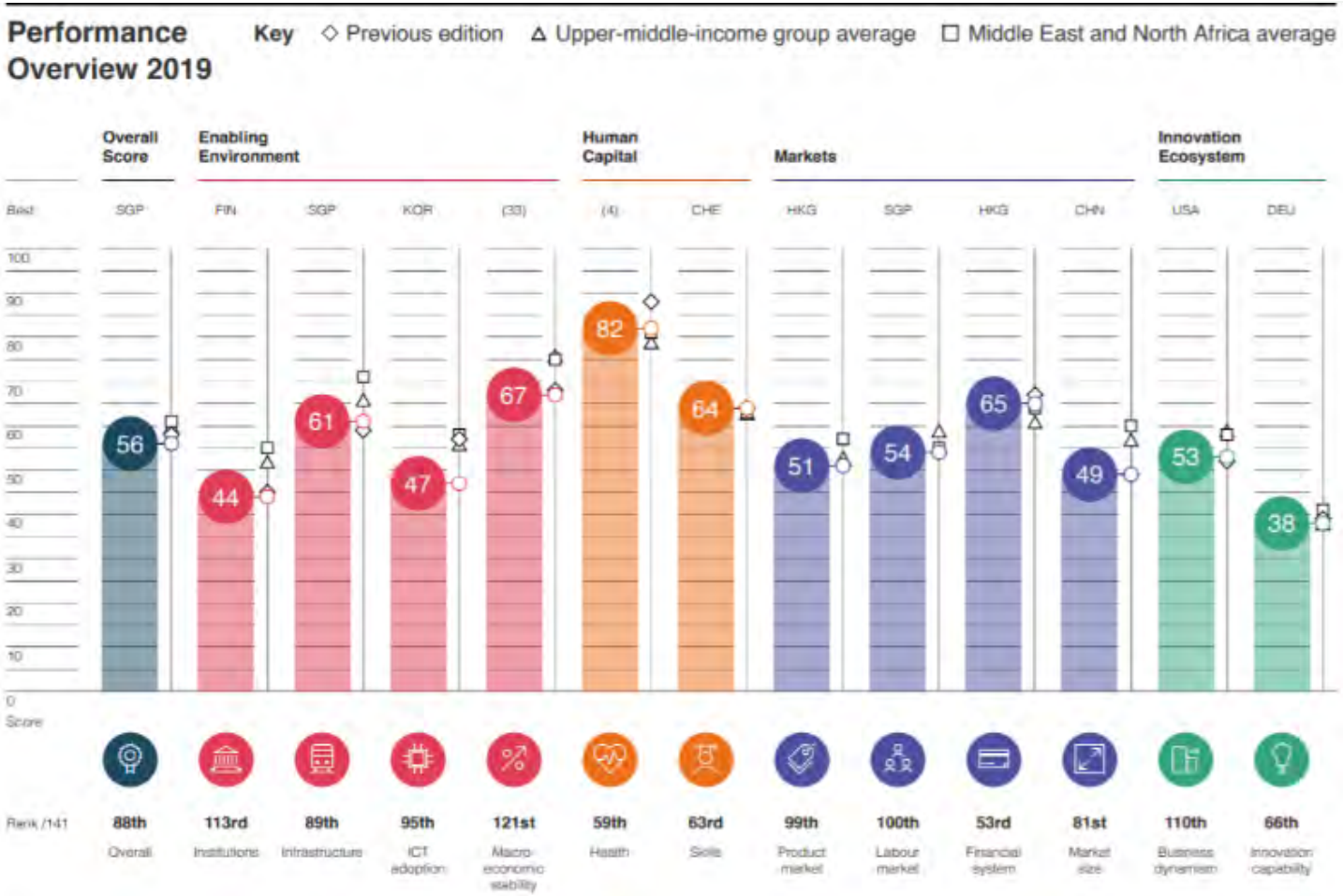

المصدر: تقرير التنافسية العالمية ، 2019

- **3.4 مليار دولار سنوياً** حجم الشراءالعام المقدّر (عام 2019)
- **6.5% من الناتج المحلي الاجمالي** (على المستوى المركزي)
- **20% من الموازنة العامة** (على المستوى المركزي)

لا تشمل المؤسسات العامة المستقلة (ما عدا مجلس الإنماء والإعمار) والبلديات واتحاداتها

في دول الاتحاد الأوروبي، يشكل الشراء حوالي ١/٣ من الإنفاق العام، و١/٦ من الناتج المحلي الإجمالي.[٣]

تأثير الانفاق الطلامي على مُجمل حركة السوق :
50% من الطلب على سوق الورق، 60 إلى 70% وخدمات ومواد التنظيف .... الخ

فهرست

- 01 منظومة الشراء العام الحالية وأبرز ا لمشاكل
- 02 لماذا يحتاج لبناذ الى تحديث منظومة الشراء العام؟
- 03 قانوذ الشراء العام 2021/244:
  - المنهجية
  - المحتوى
- 04 أبرز الت حدياذ التي تواجه تطبيق القا نوذ الجديد

قا نون الشراء العام الجديد - المنهجيّة

مشورة تقنية من مبادرة OECD - SIGMA

إعداد مسوّدة قانون للشراء العام

كانون أول 2018 | أيلول 2019 | شباط 2020

مراجعة - تقييم - تنقيح

- مسح MAPS II
- معطيات كميّة ونوعيّة
- مشاورات وطنية
- توصيات خبراء واختصاصيين

القانون

مراجعة نصوص مشاريع القوانين المقترحة سابقا

دراسة مقارنة لقو انيذ الشراء العام في عدد من ا لدول العربية

توصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المشتريات العامة (2016)

قا نون الأونسيترال النموذجي للاشتلاالالالاولاي (2011)
UNCITRAL Model Law on PP

مسودة 1
2019

THE WORLD BANK
OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES
SIGMA

خبراء قانونيون لبنانيون

اقتراح القانون 2020

قانون الشراء العام الجديد - الفهرست

الفصل 1 احكام عامة

- تعاريف
- نطاق التطبيق
- اللغة
- العملة
- الخ

الفصل 2 قواعد عامة تتعلق بإجراءات الشراء

يحتوي الفصل على قواعد عامة تنطبق على كافة اجراءات الشراء بدءاً بالتخطيط وصولاً الى تنفيذالعقد

الفصل 3 طرق الشراء وشروط استخدامها

يصف القانون 7 طرق شراء، لالالالا منها جديدة وهي:

- المناقصة على مرحلتين
- طلب لاقتراحات للخدمات الاستشارية
- اتفاقات الاطار

الفصل 4 الشراء الالكتروني

يتضمّن الفصل أحكاماً خاصة تمهّد لاعتماد الشراء الالكتروني على مر الال

الفصل 5 التخصص وبناء القدرات

يكرّس الفصل تمهين الشراء العام عبر:

- تخصيص تسمية وظيفية للشراء العام ضمن الهيكل الوظيفي
- تكريس الزامية التدريب للعاملين في المجال

الفصل 6 لألألألأ الأراء العام

يفصّل أدوار ومهام الجهات المعنيّة في الشراء خصوصا:

- ادارة الشراء العام
- لجنة الاعتراضات
- لجان التلزيم والاستلام
- سلطة التعاقد

الفصل 7 اجراءات الاعتراض

يفصّل آلية واضحة للبت بالمرا لاعالالاالالالى لالالايقة سريعة وفعّالة خلال اجراءات الشراء او تنفيذ العقد

الفصل 8 الشفافية والنزاهة والمساءلة

يعزّز هذا الفصل مبدأ:

- **الشفافية:** عبر موجب النشر،
- **الألأاهة:** عبر تحديد الاعمال والا جراءات التي تتضارب مع هذا المبدأ والعقوبات المتعلقة بها،
- **الرقابة:** عبر ادخال الرقابة الداخلية، بالاضافة الى الرقابة الخارجية

قانون الشراء العام الجديد - المبادئ الثمانية

قانون الشراء العام - المبادىء الثمانية

1. الشموليّة

تطبيق أحكام قانون الشراء العام على كافة إدارات ومؤسسات وهيئات الدولة التي تنفق المال العام لتأمين حاجاتها وتقديم الخدمات للمواطنين على كافة المستويات (المادتين الثانية والثالثة)

جميع الجهات الشارية

- ادارات الدولة
- مؤسسات عامة
- هيئات اداريةمستقلة
- محاكم لديها موازنات خاصة
- هيئات، مجالس، صناديق
- هيئات ناظمة
- بلديات واتحادات البلديات
- أجهزة أمنية أو عسكرية (والادارات والوحدات التابعة لها)
- بعثات دبلوماسية في الخارج
- شركات تملكفيها الدولة وتعمل في بيئة احتكارية
- مرافق عامة التي تديرها شركات خاصة لصالح الدولة
- أي شخص من أشخاص القانون العام ينفق مالاً عاماً

جميع عمليات الشراء العام

لوازم	اشغال	خدمات

مصادر التمويل

أموال الموازنة	أموال الخزينة	قروض داخلية أو خارجية أو	هبات غير مقيدة بشروط الواهب

قانون الشراء العام - المبادىء الثمانية

2. التخطيط والدمج مع الموازنات

تشجيع عملية التخطيط المتوسط الأمد في إعداد الموا وتخطيط دورة الشراء **لالا لالاين تصميم**

المادة 11: وضع خطط الشراء

1. تسري أحكام هذه المادة على مشاريع الشراء التي تتعدّى قيمتها التقديرية سقفاً مالياً محدّداً بمبلغ//100// مائة مليون ليرة لبنانية. يُعدّل هذا السقف المالي بناءً على توصية من هيئة الشراء العام وبموجب مرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيسه، على ألّا يؤ دي هذا التعديل الى مخالفة أهداف هذه المادة والمبادئ التي كرّسها هذا القانون. تُستثنى من أحكام هذه المادة عمليات الشراء التي تتّسم بالسرية والمتعلّقة بالأمن والدفا ع الوطني بحسب الفقرة الرابعة من المادة 46.
2. يتعيّن على الجهة الشارية تحديد احتياجاتها وتحضير خطّتها السنوية عن العام المقبل تزامناً مع إعداد نفقاتها العامة، على ان تحدّد القيمة التقديرية بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها. تُحضّر الخطة السنوية للشراء بناء على نموذج موحّد واجراءات تصدر عن هيئة الشراء العام. يمكن ان تكون الخطة سنوية او متعدّدة السنوات في حال كانت تتضمّن مشاريع يقتضي تنفيذها جدولة التزامات في اطار متوسط او طويل الامد، على ان تتضمن على الألأ ا لمعلوماتا التالية:
   - موضوع الشراء
   - فئات الشراء (لوازم أو أشغال أو خدمات)
   - مصدر التمويل والمبلغ التقد يري بحسب الشريحة، عند امكانية اعلانه، وتنسيبه في الموازنة
   - وصف موجز لمشروع الشراء
   - طريقة الشراء
   - التاريخ المحتمل بالاشارة الى الشهر في ما يتعلق ببدء اجراءات التلزيم أو الدعوة إلى التنافس
   - (...)

قانون الشراء العام - المبادىء الثمانية

3. الفعاليّة والمنافسة

الحرص على أن تكون الإجراءات التنافسية هي القاعدة العامّة والطريقة المعيارية لإجراء عمليات الشراء كوسيلة لدفع الكفاءة، ومكافحة الفساد واعتماد ضوابط صارمة تحدّ من الاتفاقات الرضائية وتوفير طرق لالاء جديدة تتماشى مع متطلاات الحداثة **(الفصل الثالث)**

طرق الشراء المقترحة في القانون

- مناقصة عامة
- مناقصة محصورة
  - جديد: مناقصة على مرحلتين
  - جديد: طلب اقتراحات للخدمات الاستشارية
  - اتفاق اطاري
- إستدراج عروض
  - جديد: طلب عروض اسعار
- اتفاق رضائي

تأهيل مسبق للعارضين

قانون الشراء العام - المبادىء الثمانية

4. الإستدامة

عمليات شراء عام تراعي أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئيبشد ،ةكل متوازن مع الأهداف الأساسيّة من الشراء العام

المادة 15: استدامة وسياسات تنموية

1. تعتمد الجهات الشارية، حيث أمكالشراء ،ن العام المستدام لتوجيه القدرة الشرائية للدولة نحو السلع والـ خدماتـ المستدامة بهدف تقليص الأثر البـ يئيـ وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية ووفقاً للأولوية الوطنية، مع الحرص على تـ حقيقـ التوازن بين المنافع المحتملة والحرص على تـ حقيقـ القيمة الفضلى من إنفاق الـمالـ العام وبشكل يسمح بإعطاء حوافز للمـ ؤسساتـ الصغيرة والمتوسطة الحجم وللإنتاج المـ حليـ والخبرات الوطنية.
2. يجب، كلّ ما كان ذلك ممكناً، أن يتمّ التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات، على أن يُحدّد دفتر الشروط الخاص عدد تلك الأقسام أو المجموعات وطبيعتها والشروط المفروضة للاشتراك في قسم أو مجموعة من التلزيم وطريقة إسناد ذلك التلزيم وذلك من أجل الإفادة الاجتماعيّة والاقتصاديّة. توضع قواعد وسياسات للشراء العام المستدام بموجب مراسيم تُتّخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير او الوزراء المختصين.

المادة 16: الانظمة التفضيلية

1. يمكن إعطاء العروض المتضمنة سلعاً أو خدمات ذات منشأ وطني أفضلية بنسبة //10// عشرة بالمئة عن العروض المقدّمة لسلع أو خدمات أجنبية، شرط أن تحدّد السلع والخدمات الوطنية والشروط التي يجب أن تتوفّر فيها للاستفادة من هذه الأفضلية بمراسيم تُتّخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزراء الاقتصاد والتجارة والصناعة والزراعة. عند مقارنة العروض يُضاف مبلغ يعادل نسبة الأفضلية على المكونات لألاتـ المنشأ الوطني في العروض المالية المقدّمة لسلع أو خدمات أجنبية.
2. يُحظّر تضمين ملفات التلزيم أو ملفات التأهيل المسبق أحكاماً تؤدي الى استبعاد السلع المصنوعة في لبنان أو الخدمات الاستشارية والفكرية اللبنانية في حال وجودها بجودة ونوعية تفي بالمطلوب.

قانون الشراء العام - المبادىء الثمانية

5. الشفافية

موجب النشر على المنصّة الاكترونية المركزيّة يتيح الوصول إلى المعلومات والبيانات لكافة المهتمين والمتدخلين مع الحفاظ على موجب السريّة بموجب ما تقتضيه أحكام هذا القانون

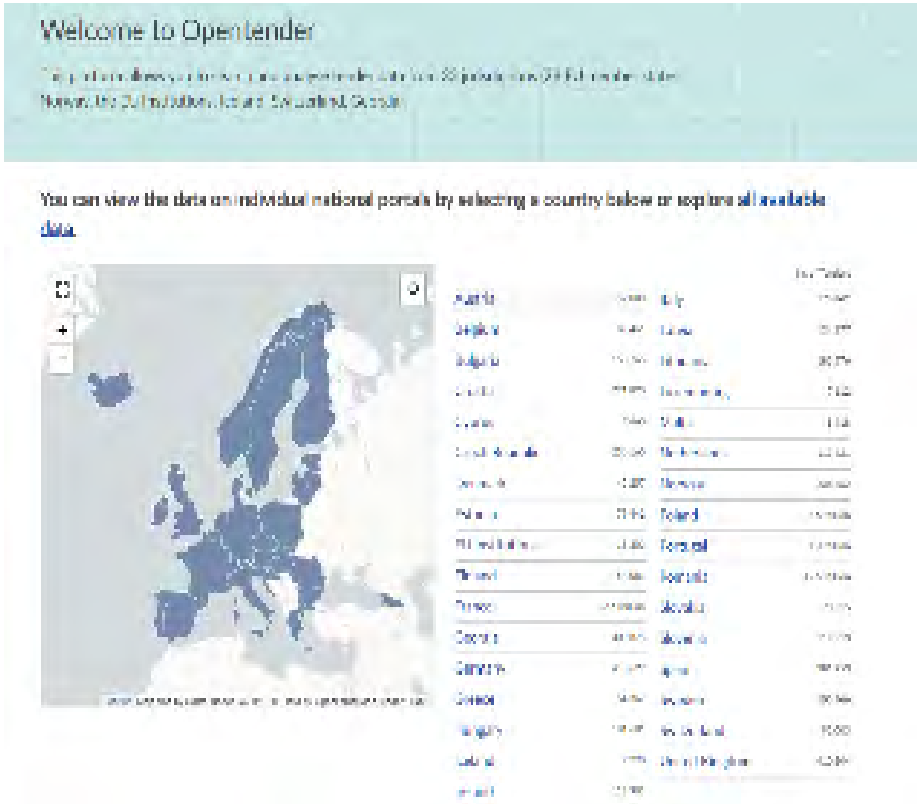

المادة 109: الشفافية

1. **تنتهج سلطات التعاقد سياسة نشر الزامية تعلن بموجبها عن خططها ولإفاصيل تطبيقها بما في ذلك سير عملية الشراء وإجراءات تلزيمها وعقدها ونتيجة استلامها وتنفيذها وقيمتها النهائية**، وذلك وفق أحكام هذا القالالا لاالملاالايم التلايقيلا.
2. **تستعين سلطات التعاقد للإعلان عن المعلومات المذكورة بلالالا ولالالالالالالا المتاحة لها**، التقليدية منها كالجريدة الرسمية والصحف، او الحديثة كالمواقع الالكترونية، ويكون النشر الزامياً على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام، وعلى الموقع الالكتروني الخاص بالجهة الشارية ان وُجد.
3. **لا يحدّ من النشر إلا ما كان سرياً بطبيعته** تطبيقاً للمادة 6 من هذا القا نون.
4. **يُتاح الوصول المجاني الى المعلومات الخاصة بالمشتريات العامة** من خلال المنصة الالكترونية الم ركزية في هيئة الشراء العام والمواقع الإلكترونية الخاصة بال جهات الشارية.
5. **تُجمع البيانات الخاصة بالشراء العام، على المستويات كافةً وفق أحكام هذا القا نون، في قاعدة بيانات مركزية لدى هيئة الشراء العام**. يكون الوصول اليها متاحاً للمواطنين والمعنيين مع مراعاة أحكام المادة 6 من هذا القانون.

قانون الشراء العام - المبادىء الثمانية

6. التخصص

موجب تخصيص موارد بشريّة عالية المهنيّة للقيام بعمليات الشراء وموجب التدريب المستمر لهم

الفصل الخامس: التخصص وبناء القدرات

المادة 72: التدريب

1. يَخضَع القائمون بمهام الشراء العام لتدريب متخصِّص مُستمر إلزامي تقوم به وزارة الماليّة-معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.
2. ينسَّق التدريب مع المعهد الوطني للادارة والجهات المعنيّة مع الحفاظ على مبدأ التآزر والتكامل في الأدوار بين مختلف المعاهد ومراكز التدريب التي تُعنى بتعزيز القدرات على المستوى الوطني ويُشجَّع تعزيز النهج التعاوني مع مراكز المعرفة على سبيل المثال لا الحصر الجامعات ومراكز الأبحاث ومراكز السياسات العامة.
3. يُمكن أن يَتوجَّه التدريب في قسمٍ منه إلى القطاع الخاص.
4. تُخصَّص برامج تدريبية لتعزيز نزاهة المعنيين بالشراء، من القطاعين العام والخاص، لرفع مستوى الوعي حول مخاطر عدم النزاهة، مثل الفساد والاحتيال والتواطؤ والتمييز، والعقوبات المرتبطة بها، وتطوير المعرفة حول ا لسبل لمواجهة هذه المخاطر.
5. يَشمل التدريب الدوري القضاة الإداريين والماليين المعنيين بتنفيذ هذا القانون وذلك بعد موافقة كلّ من رئيس مجلس شورى الدولة ورئيس ديوان المحاسبة.
6. يَتَضمَّن التدريب دعم تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

المادة 73: التسمية الوظيفية

1. يُدرَج الشراء العام كوظيفة محدَّدة ضمن الهيكل الوظيفي في الدولة. تحدِّد المراسيم التطبيقيّة أُطُر الكفايات المعرفية والمهارات والخبرة المهنية والسلوكيات إضافة إلى التوصيف الوظيفي وشروط التوظيف و/أو التعيين والترفيع الخاصة بالعاملين في الشراء تُعِدُّها هيئة الشراء العام بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية، بالإضافة إلى توفير الخيارات الوظيفيّة المحفِّزة والتنافسية القائمة على الجدارة.
2. تُنشأ في الهيكل التنظيمي للجهة الشارية وحدة للشراء أو يُعدَّل هذا الهيكل، وفقاً للاقتضاء، وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن عمليات الشراء وفقاً لأحكام هذا القانون. تُشكَّل هذه الوحدة من الموظفين الذين خضعوا للتدريب وفقاً للمادة 72 أعلاه، وعلى أن يتناسب عديد هذه الوحدة وكفايات أعضائها مع حجم ونوع الشراء لديها.
3. يُحدّد ملاك وحدة الشراء لدى كل جهة شارية بموجب مرسوم يُتَّخَذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح المرجع المختص.
4. يمكن لوحدة الشراء طلب المشورة التقنية، عند الاقتضاء، من هيئة الشراء العام، أو استطلاع رأيها في موضوع معيَّن يتعلق بالشراء.

قانون الشراء العام - المبادىء الثمانية

7. النزاهة

تعريف واضح للنزاهة وتضارب المصالح وحالاته المتعددة مع تحديد لانواع الرقابة والعقوبات التي تطال موظفي القطاعين العام والخاص بد رجات تتناسب مع نوع المخالفة

الفصل الثامن: النزاهة والمساءلة

المادة 110: النزاهة

1. مع مراعاة أحكام المادة 6 من هذا القانون، تُلزم سلطة التعاقد كل العاملين لديها المولجين بعمليات الشراء بما هو آتٍ:
2. عدم إفشاء أية معلومات أو معطيات تتعلّق بالأسرار الفنيّة أو التجاريّة والجوانب السرية للعروض، والتي اتصلت بعلمهم أو حصلوا عليها جرّاء القيام بالمهام الموكلة إليهم.....

المادة 111: ا لتدقيق الداخلي

1. يتولى، بقرار من رأس الادارة، واحد أو أكثر من العاملين لدى الجهة الشارية مهمة التدقيق الداخلي لتطبيق كافة أحكام هذا القانون والمراسيم والقرارات التنظيمية، بما يتوافق مع حجم هذه الجهة وعدد وقيمة العقود التي تجريها.
2. يقوم العاملون المذكورون في الفقرة الأولى من هذه المادة بإبلاغ كل من هيئة الشراء العام والهيئات الرقابية المختصة فوراً عن أية مخالفات أو إهمال نتيجة التدقيق الداخلي، وايداع نسخة إلى رأس الادارة.
3. تُتَّبع في التدقيق الداخلي المعايير وا لأألأل التي تضعها هيئة الشراء العام.
4. .....

المادة 112: العقوبات

بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون والقوانين الأخرى، تُطبّق العقوبات التالية: العقوبات الجزإيلا، العقوبات التأديبيةوالإياليلا، والإإلإالات المالية

قانون الشراء العام - المبادىء الثمانية

8. المساءلة - نظام المراجعات والشكاوى

آليات واضحة للإشراف والرقابة، ة كلا مرا لال الشراء، مرتبطة بنظام متدرج لالالالالى لالالالائنافات يسمح بتجميد إجراءات الشراء حيثيلالام والبت بالاعتراضات والشكاوى ضمن مهل محددة (الفصل السابع)

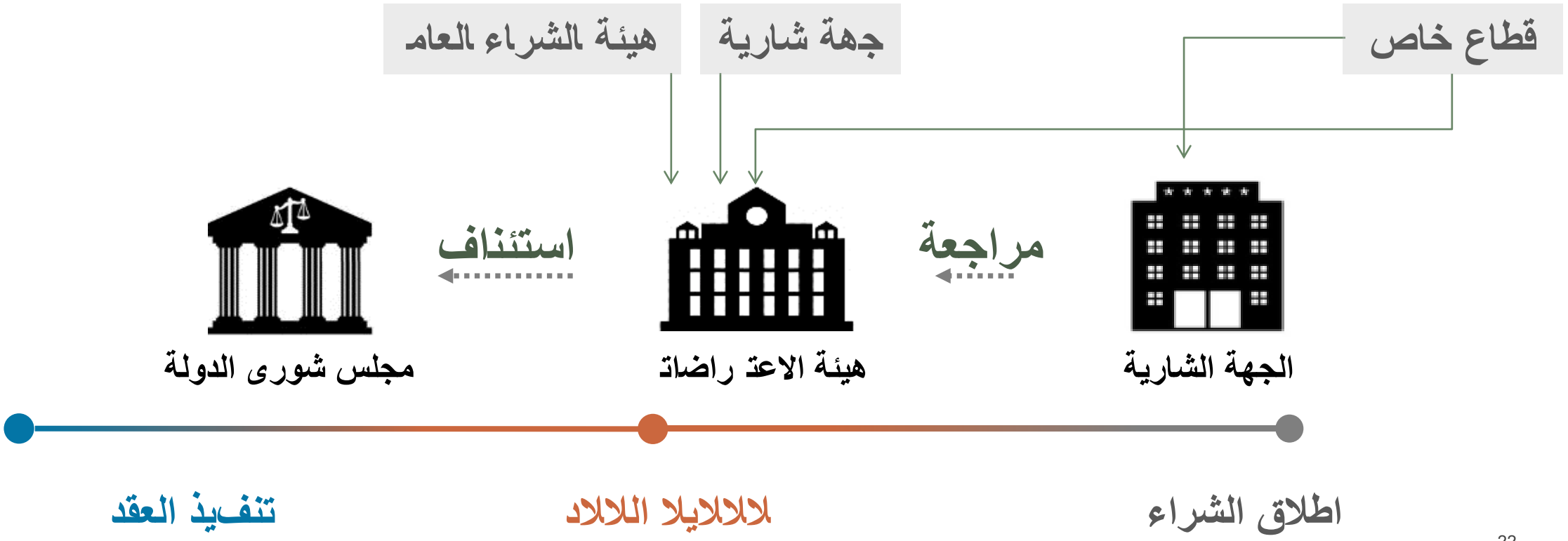

حوكمة عصرية للشراء العام

قانون الشراء العام الجديد - حوكمة عصرية

المنظومة الإلكترونية

استحداث هيئة ناظمة للشراء العام تتولى تنظيم القطاع والاشراف عليه ومراقبته والإدارة المنصّة الإلكترونيّة المركزيّة واقتراح تعديلات على النصوص والقوانين ووضع الإرشادات وتحديد مكامن الخلل والتدخّل حيث يلزم

وزارة	مؤسسة عامة	بلدية	المجالس والهيئات	أجهزة عسكرية وأمنية
جهة ناظمة للشراء العام / مركزية البيانات				
رقابة مسبقة ولاحقة	رقابة لاحقة	رقابة مسبقة ولاحقة لأقل من 10%	رقابة لاحقة	رقابة مسبقة ولاحقة
رقابة مالية (مراقب عقد النفقات) رقابة على الصرف	رقابة مالية لاحقة (مراقب مالي)	رقابة مالية (مراقب مالي)		رقابة مالية (مراقب عقد النفقات) رقابة على الصرف
قضاء العجلة: البت بالشكاوى قبل الاقيع العقلا		**هيئة المجلس:** البت بالطعون بعد توقيع الاقد		
مراجعات قبل توقيع العقد				
رقابة ادارية / مالية				

هيئة الشراء العام

ديوان المحاسبة

وزارة المالية

وزارة الداخلية والبلديات

مجلس شورى الدولة

هيئة الإعتراضات

التفتيش المركزي

قانون الشراء العام - إدارة المناقصات / هيئة الشراء العام

دور ومهام إدارة المناقصات حالياً

المناقصات العامة واستدراجات العروض التي تفوق 100 مليون ليرة لبنانية في الادارات العامة (باستثناء الاجهزة العسكرية)

1. تشكيل لجان التلزيم
2. تدقيق دفاتر الشروط
3. **رأي غير مُلزم**
4. إدارة تقديم العروض وجلسات فض وتقييم العروض

أبرز مهام هيئة الشراء العام

القانون الجديد

تنظيم الشراء العام والاشراف عليه ومراقبته وتطوير اجراءاته ونظمه وأدائه كما تُعنى بالتنسيق بين مختلف الجهات الشارية. ولها أن تقوم بالمهام التي أُنيطت بها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. **اقتراح السياسات العامة** المتعلقة بالشراء.
2. **إدارة وتشغيل المنصة الالكترونية المركزية** للشراء العام والشراء الالكتروني
3. **جمع خطط الشراء السنوية** الواردة من الجهات الشارية وفق نموذج موحّد يصدر عنها وتبويبها **ونشرها وفق الأصول على المنصة الالكترونية المركزية**
4. **اصدار ارشادات وتوضيحات** حول النصوص القانونية النافذة
5. **اصدار مستندات ونماذج معيارية** بما فيها دفاتر الشروط النموذجية وملفات التأهيل النموذجية
6. **الحرص على قواعد العلنيّة والمنافسة والشفافيّة** من خلال:
   i. إدارة وتشغيل المنصة الالكترونية المركزية للشراء العام والشراء الالكتروني.
   ii. جمع خطط الشراء السنوية الواردة من الجهات الشارية وفق نموذج موحّد يصدر عنها وتبويبها ونشرها وفق الأصول على البوابة الالكترونية.
   iii. جمع البيانات الخاصة بعمليات الشراء العلى ،ما كافة المستويات، في قاعدة بيانات مركزية لديها.
   iv. نشر كافة الإعلانات والإشعارات المتعلّقة بالمشتريات وبإجراءات التلزيم وفق الاصول على المنصة الالكترونية المركزية التابعة للادارة.
7. **وقف إجراءات** الشراء عند وجود أي خلل.
8. **حفظ قرارات الاقصاء في سجل علني خاص وتيويمه.**

قانون الشراء العام الآلية الاجراءات المقترحة

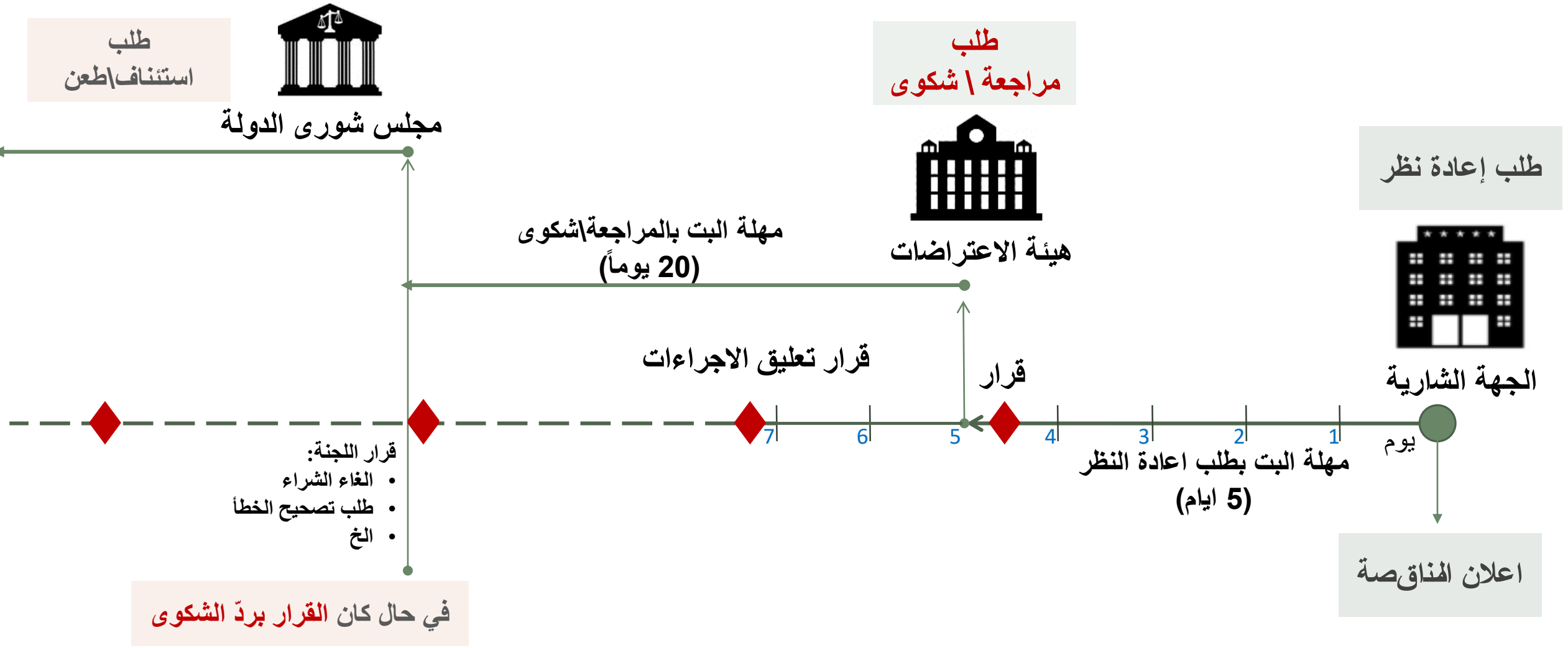

حظر توقيع العقد (طالما لم يصدر بعد القرار)

فهرست

- 01 منظومة الشراء العام الحالية وأبرز ا لمشاكل
- 02 لماذا يحتاج لبناذ الى تحديث منظومة الشراء العام؟
- 03 قانوذ الشراء العام 2021/244:
  المنهجية
  المحتوى
- 04 أبرز التحدي اذ التي تواجه تطبيق القانوذ الجديد

دروس التجربة العالمية: قانون عصري وحده لا يكفي. الشراء العام منظومة متكاملة !

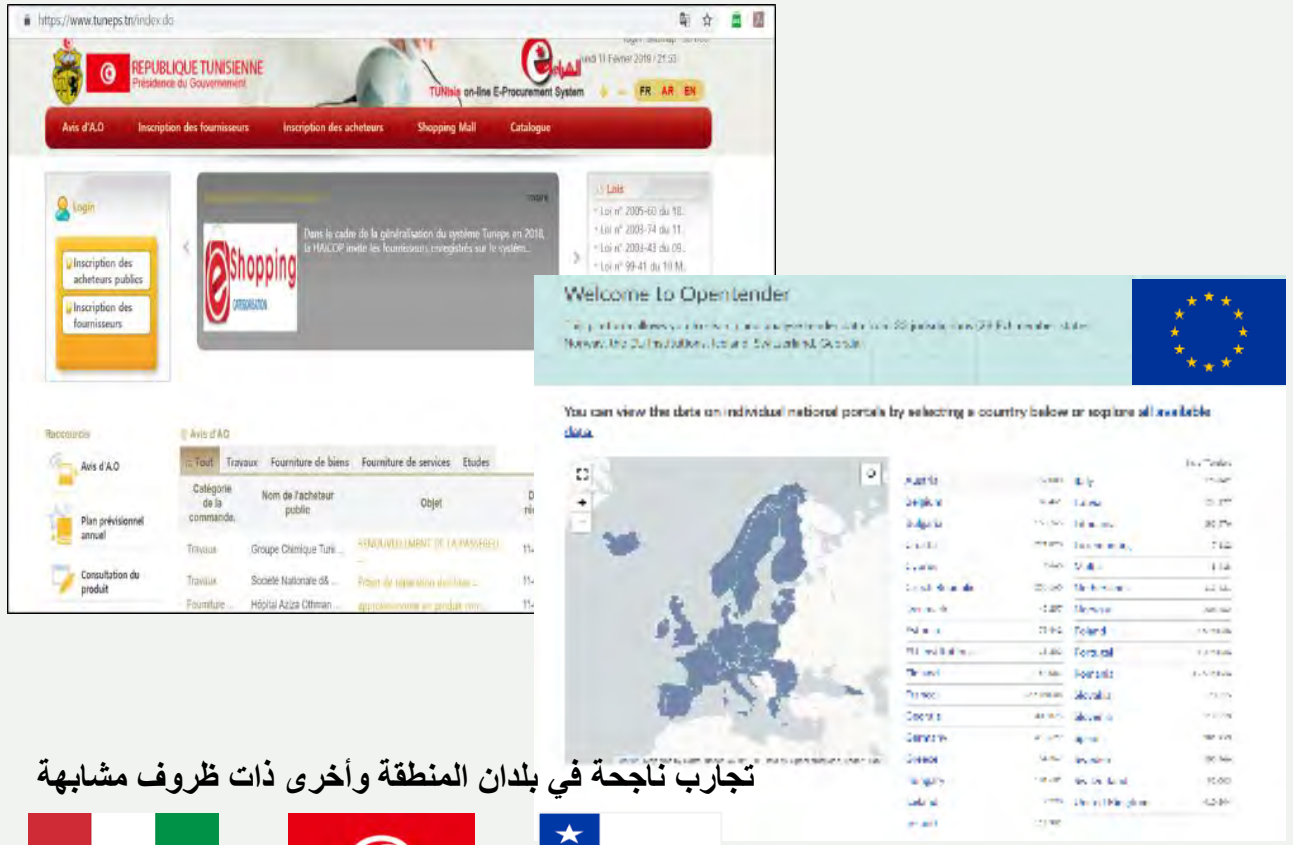

تجارب ناجحة في بلدان المنطقة وأخرى ذات ظروف مشابهة

- ضرورة وجود قانون واضح، متماسك، مستقر وشامل
- ارتباط عضوي بالتخطيط واعداد الموازنات المتوسطة الأمد
- ممارسات وإجراءات موحّدة مُلزمة: دفاتر شروط نموذجية وغيرها من الوثائق الموحّدة
- نظام إشراف ورقابة وإبلاغ واضح وتدابير عقاب فعّالة
- نظام فعّال للمراجعات والشكاوى
- تدريب إلزامي لكافة المعنيين بعمليات الشراء
- نشر المعلومات والبيانات بكل الوسائط، وخصوصاً الوسائط الرقمية ومنصّة الكترونية مركزية
- حوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللانتاج الوطني
- مراعاة معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية مع الحرص على تحقيق التوازن بين المنافع المحتملة و تحقيق القيمة الفضلى من إنفاق ا لمال العام.

استراتيجيّة وطنيّة لإصلاح الشراء العام

بالاعتماد على نتائج وتوصيات مسح MAPS، وبالتعاون مع البنك الدولي، تمت بلورة رؤية استراتيجيّة متوسطة إلى طويلة الأمد، تعتمد على معطيات علميّة موضوعيّة لتحديد أهداف السياسات والمعايير والمؤشرات، وسبل دعم ومواكبة تقدّم مسار الإصلاح وتقييمه، والتأكد أنّ الخيارات المقترحة تتمتّع بعناصر نجاح كافية

المخرجات

- **استراتيجيّة وطنية** لإصلاح الشراء العام
- **خطة عمل قصيرة** ومتوسطة الأجل

بمساندة تقنية من:

AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

THE WORLD BANK IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

تطوير القدرات

- هناك غياب لمهنة الشراء العام في الإدارة العامة اللبنانية ولتوصيف وظيفي وإطار كفايات ذات الصلة.
- تساهم نتائج وتوصيات مسح MAPS في الوصول إلى رؤية وطنيّة لتطوير الكفايات البشريّة في الشراء العام، لمواكبة مسار الإصلاح وتأمين ملاءمته للمعايير الدوليّة والممارسات الجيّدة.

المخرجات

- استراتيجيّة وخطة عمل لتطوير القدرات
- برامج متخصّصة تواكب تطبيق القانون على كافة المستويات
- تدريب مستمر
- أدلّة مرجعيّة

بمساندة تقنية من:

AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

THE WORLD BANK IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

إنشاء وتفعيل المنصّة الإلكترونية المركزية

إنشاء وتفعيل المنصّة الإلكترونية المركزية

الشراء الإلكتروني في تونس

www.tuneps.tn

إعتماد نماذج موحّدة ودفاتر شروط نموذجيّة وأدلّة مرجعيّة

- يعقّد عدم وجود أدوات ونمادج موحّدة، ومنها دفاتر شروط نموذجية (Standard Bidding Documents)، إجراءات الشراء العام وشفافية عملياته، ويعاني من هذا الأمر الموظفون الحكوميون المولجون تحضير هذه الدفاتر، كما يعقّد الإجراءات بالنسبة للمورّدين ويشكل عائقاً حقيقياً أمام المنافسة ودخول مورّدين جُدد.

المخرجات: النماذج الموحّدة، ودفاتر شروط نموذجيّة

- لإنجاز **أشغال**
- لإنجاز **أشغال** و**خدمات** ملحقة
- لتوريد **سلع ولوازم** وتأمين **الخدمات** ذات الصلة
- لتوريد **لوازم** وتقديم **الخدمات** ذات الصلة
- لإختيار **الإستشاريين**
- دليل الشراء العام

انشاء هيئة الاعتراضات وتعيين الأعضاء

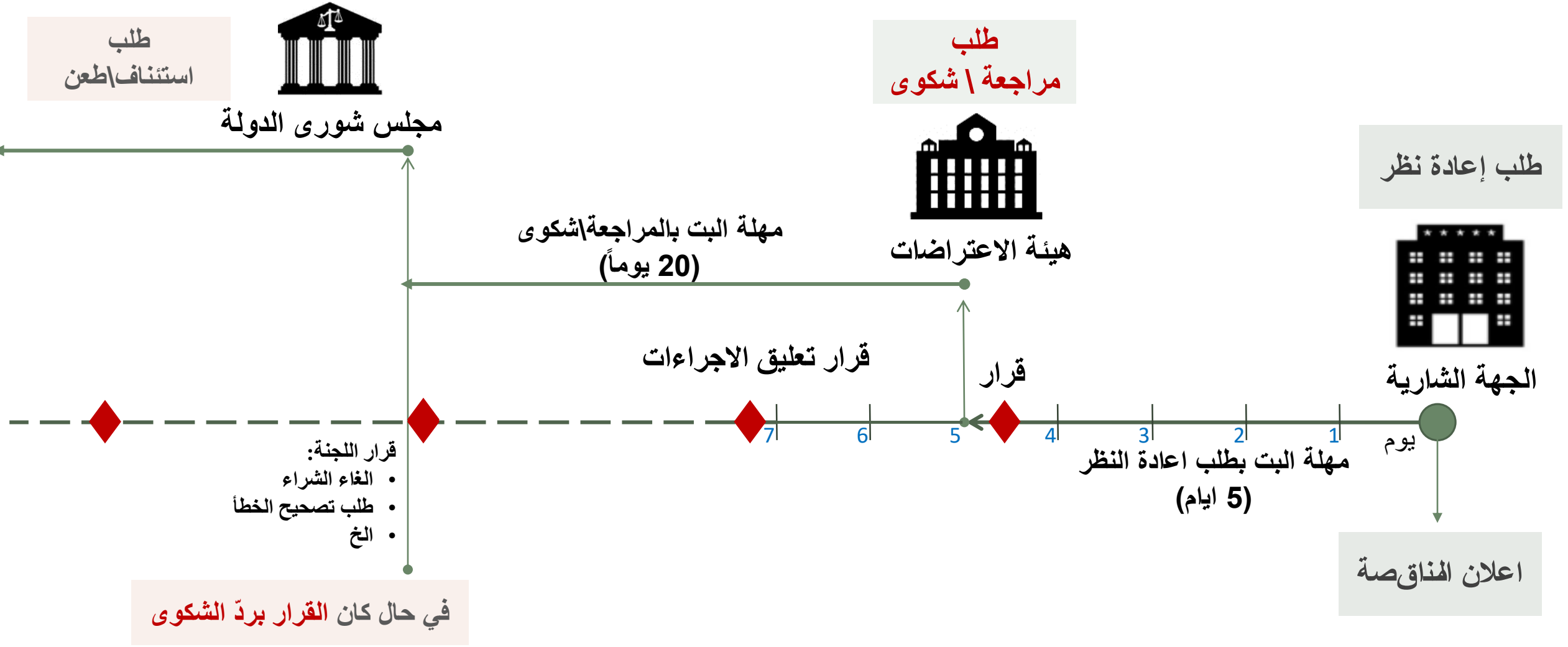

حظر توقيع العقد (طالما لم يصدر بعد القرار)

شكراً

IOFLebanon

Institut des Finances Basil Fuleihan

IOFLebanon

IOFLebanon

InstituteOfFinance

www.institutdesfinances.gov.lb